

الإعلام التونسي في مواجهة خطط الهيمنة

تقاطع مصالح وأجندات لترويض المؤسسات الإعلامية ومنع تقوية الهياكل التعديلية



الحكومة تتخلى عن الصحف الورقية

أشكال عملية من التسلل إلى القطاع القائم (اختراق مؤسسات قائمة سواء من خلال علاقات سياسية مع المالكين، أو من خلال الشركة المالية عبر رجال أعمال وشخصيات غير معروفة في الميدان)، أو عبر خلق بدائل سواء من بوابة فضائيات مثل الزيتونة أو المتوسط أو صحف ومواقع سرعان ما تتوقف لغياب الرؤية الإعلامية قبل التمويل.

وإذا كانت متناورة خلق البدائل أمرا مشروعا، وإن كانت تفقد الرؤية وتهمين عليها أولوية السياسي، فإن ما يزعم العاملين في القطاع هو الحملات من بوابة البرلمان والاستعانة بالقوة العديدية لتغيير واقع قطاع يفترض أن تحصل شراكة وطنية واسعة حول أسس تطويره بدل الاحتكام إلى منطق المغالبة والغفوة من داخل مؤسسة تشريعية تعيش صراعات واصطفافات محلية وإقليمية لا تسمح لها بأن تفكر بعقلانية، أو أن تكون مرجعا في التغيير.

ويمكن النظر إلى استهداف مؤسسة الهياكل كقوة تعديلية في قطاع الإعلام السمعي والبصري كدليل على صعوبة الاحتكام إلى البرلمان كجهة تطويرية، فممثلو ائتلاف الكرامة (إسلاميون متحالفون مع حركة النهضة) ينظرون إلى الهياكل كخمس سياسي عنيد يجب الإطاحة به وفتح الباب أم التدخلات الحرة في الإعلام، وليس كمؤسسة تعديلية ذات دور استراتيجي يحتاج إلى المزيد من الضبط الإجمالي وتوفير الصلاحيات لخدمة مستقبل الإعلام.

وإذا كان القائمون على الهياكل حاليا يظهرون في صورة خمس سياسي، فإنهم سيخرجون ويأتي غيرهم، لكن الذي يبقى هو وجود قوة مهمة في ضبط الإعلام والحفاظ على مهنيته وإبعاده عن سيطرة اللوبيات المالية والمجموعات الحزبية، وبينها الإسلاميون.

وكانت منظمات مدنية وحقوقية وإعلامية قد احتجت على مساعي ائتلاف الكرامة لتعديل المرسوم 116 المنظم لعمل الهياكل وإعطاء البرلمان صلاحية اختيار أعضائها، ما يحولها إلى هيئة سياسية تخضع للحسابات الحزبية، واعتبرت هذه المنظمات أن ما يجري في البرلمان ليس سوى "حلقة جديدة في مسلسل طويل، يهدف إلى إضفاء مزيد من الفوضى على المشهد الإعلامي، وإخضاعه لهيمنة أحزاب ومراكز نفوذ سياسية ومالية".

وبالنسبة، لا أحد في المشهد السياسي ينظر إلى المستقبل في التعاطي مع الإعلام، والكل يريد أن تكون له اليد الطولى على القطاع.

أبرزها "بلورة سياسة عمومية تشاركية للتعجيل باستئذان مسار إصلاح قطاع الإعلام وإتقان الصحافة المكتوبة، لإسيما الورقية، مع ضمان الحريات الصحافية والتنوع والتعددية الإعلامية". لكن يبدو أن الحكومة تريد أن تصدى بادواتها الخاصة بعيدا عن أي شراكة.

هجمة الإسلاميين

تعطي المقاربة الحكومية البراغمية مع الإعلام، وغياب أي شكل من أشكال الحماية للمؤسسات الإعلامية ولكتسب حرية الإعلام، الفرصة للإسلاميين بمختلف تلويناتهم للهجوم على القطاع الذي يعتبرون أنه وقف ضدهم في مختلف مراحل ما بعد الثورة.

ولا تقف هذه الهجمة المنظمة والمستمرة عند حد التصريحات والحملات التي تخون القطاع وتضع العاملين فيه تحت الضغط لإجبارهم على تغيير خطابهم، ولكنها تمتد إلى

المفتارة أن حكومة الفخفاخ استتعت الصحافة المكتوبة من الدعم في استيطان واضح لنهاية هذه الصحافة بدل دعمها ومساعدتها على تجاوز صعوباتها، وهي أكبر وأعمق من مخلفات كورونا، وتهم دعم حرية الإعلام كما تهم المثات من الصحافيين والفنيين الذين ربطوا مصيرهم بها. وكان الأجدد أن تبدأ الحكومة بحل هذه المشكلة الملحة بالتشاور مع ممثلي المهنة.

يذكر أنه من بين القرارات الحكومية لفائدة "قطاع الإعلام" اقتناء اشتراكات في النسخ الإلكترونية للصحف، من قبل الدولة والهيئات العمومية، في حدود 1.2 مليون دينار وتقطع من الاعتمادات المرصودة بالميزانية، بعنوان الاشتراكات في الصحف الورقية لسنة 2020 (الدولار = 2.890 دينار).

وكان القرار الأبرز هو التعهد الحكومي بالتكفل بنسخة 50 في المئة من معلوم البث لسنة 2020، للفتوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، ما اعتبر مغالطة لبعض الفضائيات الخاصة المتخصصة في الشس والإعلامي، ومحاولة استثمار شعبيتها في دعم شخص رئيس الحكومة وخياراته واستضافة وزاراتها في البرامج السياسية التي تلقى متابعة هامة. لكن هذا "الانحياز" يعود إلى اكتشاف الحكومة أن من الصعب عليها الاستثمار في كسب ود إعلامي عمومي متمسك في أغلب الأحيان بالحياد الإيجابي القائم على نقد أداء الحكومة والانتصار لمطالب الشارع.

ولم تخف نقابة الصحافيين التونسيين "خشيته من وجود شبهات قوية تحوم حول خلفيات هذه القرارات، التي تستلطن مساعي للعودة إلى سياسة وكالة الاتصال الخارجي سبئة الذكر لتلميع صورة الحكومة ورئيسها وشركائه في الحكم، في الوقت الذي يعاني فيه العاملون في قطاع الإعلام من وضع اجتماعي صعب، حيث كشف التقرير السنوي حول حرية الصحافة لتسجيل 303 حالة طرد خلال الفترة الماضية".

وذكرت النقابة باتفاقيات سابقة مع الحكومة تضم تفاصيل كثيرة، لعل

يمكن تعديله بمرور الوقت في ظل انتخاب مجالس التحرير لمختلف المؤسسات، وهي النواة المهنية التي يمكن أن تضمن الحياد بما يعنيه من تصد لأجندات الحزبية وللوبيات النفوذ التي تتخفى وراء شراء بعض الفضائيات والمواقع والصحف، وهي نفسها التي تتناقل للسيطرة على المؤسسات الإعلامية المصدرة، وخاصة منها صاحبة العراقة مثل دار الصباح، وهي أقدم مؤسسة إعلامية في البلاد.

حلول بعيون مغمضة

ليس هناك جهة واحدة تعادي الإعلام، بل هناك تقاطعات مصالح وأجندات وحسابات لتلقي حول أي الطرق لترويض الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية والسيطرة عليها، في استعادة لأسلوب النظام السابق الذي داب كثيرون على انتقاده، ولكنهم يتسابقون للاستفادة من أسلوبه على أكثر من وجهة، وخاصة في تدجين الإعلام.

وإذا كانت حكومة الإسلاميين (الترويكا) قد جازمت بعبء الإعلاميين بشكل علني عبر أدواتها الحزبية، ونذكر هنا الاعتصام أمام مقر التلفزيون ورفع شعارات معادية لـ "إعلام العار"، فإن بقية الحكومات تعاملت معه وفق مخطط ناعم لترويضه يقوم على إظهار "التفهم" لأوضاع الإعلاميين في سياق الاستثمار السياسي والنأي بالنفس عن أداء الإسلاميين، وفي العمق كانت تجري محاولات تشبيك مصالح واستقطاب وإغراءات داخل المؤسسات الإعلامية لتطويعها لفائدة الحكومة، أو على الأقل إبعاد الوجه المدافعة عن الاستقلالية عن الوجهة.

وظالما أن الهدف ليس هو المساعدة على تثبيت استقلالية الإعلام كقوة وازنة في دعم الانتقال الديمقراطي المتعثر بسبب ارتباك الطبقة السياسية وتناقضات في الأجندات والمصالح وغياب المقاربة الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاءت الحلول والمبادرات لفائدة القطاع بعقلية ظرفية مصلحية مثل الإجراءات الحكومية الأخيرة التي وصفت بأنها أقرب إلى الرشوة منها إلى خطوات ضمن مسار الإصلاح، وفي أحسن الأحوال بأنها حلول بعيون مغمضة لا تعرف واقع القطاع ومشاكله.

ولعل أبرز مؤاخذة وجهت لهذه الإجراءات أنها توجهت إلى المؤسسات الخاصة من فضائيات وإذاعات ومواقع إلكترونية، وهو ملعب خصب يمكن أن تناور فيه الحكومة وتعطي دعما ولو محدودا، وتأخذ مواقف وحملات مديح، فيما غاب فيها الاهتمام بالإعلام العمومي، الذي يبدو أن المسؤولين الحكوميين باتوا مقتنعين بصعوبة وضع اليد عليه لتراكم مفهوم الاستقلالية في الإعلام والقطاع العمومي ككل، وهو وضع باتت الحكومات المتعاقبة غير مرتاحة له.

فوضى المشهد السياسي وتداخل الأجندات بالتوازي مع ضعف الحكومات المتعاقبة كلها عوامل ألقت بظلالها على وضع قطاع الإعلام في تونس، في وقت يحاول العاملون به الحفاظ على أحد أهم مكاسب ما بعد ثورة 2011، وهي حرية الإعلام وتحويله إلى أمر واقع عبر النأي بالمؤسسات الإعلامية عن الاستقطاب السياسي. لكن هذا الخيار يواجه بحملات منظمة ومتعددة الفاعلين لاستعادة صورة الإعلام القديم، إعلام تحت الطلب.

مختار الدبابي
كاتب تونسي

عاد الجدل مجددا حول الإعلام في تونس بعد أن أعلنت حكومة إلياس الفخفاخ عن إجراءات بهدف مساعدة مؤسسات إعلامية قبل إنها تضررت من وباء كورونا، لكن هذه الإجراءات قوبلت بنقد شديد من دوائر سياسية وإعلامية وسط اتهامات للحكومة بأنها تحاول أن تعيد التحكم في الإعلام من بوابة الدعم المالي والإعلاني.

ومن المفيد التأكيد أن مشاكل الإعلام تعقدت بعد الثورة باعتبارات عديدة طارئة من بينها ما هو مباشر مثل حل وكالة الاتصال الخارجي التي كانت تجمع بيدها الإعلان العمومي وتتلون توزيعه على المؤسسات الإعلامية بهدف إحداث نوع من التوازن في التمويل ومساعدة هذه المؤسسات على تكاليف الطباعة والبث والحفاظ على مردياتها في توظيف العاملين في القطاع، وبعد حل المؤسسة الشهيبة بالـ ATCE غاب التوازن في حده الأدنى بين مؤسسات ضعيفة ومحدودة الانتشار اضطرت إلى الانخفاء أو الانقضاء للعمل بالحد الأدنى، وأخرى استطاعت الاستمرار بالحفاظ على توازنها المالي عبر الإعلان الخاص.

تجري الآن محاولات لإنشاء مؤسسة عمومية تؤدي نفس الدور في توزيع الإعلان الخاص بالمؤسسات الحكومية على أن تكون مؤسسة مستقلة، وتتجاوز مخلفات مرحلة وكالة الاتصال السابقة، لكن يجري تعجيلها في ظل غياب حماس لدى الفاعلين السياسيين لإنشائها لأن هذه المؤسسة غير مضمونة ولا يمكن التحكم فيها وبالتالي ستصبح قوة نفوذ ومعارضة لإداء الطبقة السياسية.

وكشف إعلان حكومة إلياس الفخفاخ عن نسخ أموال لتحسين أوضاع بعض المؤسسات الإعلامية المتضررة من الوباء عن حالة عداء واسعة للإعلام من دوائر مختلفة، سياسية واجتماعية وشعبية، وهو ما يجعل الهدف الأول للإعلام هو السعي إلى استراتيجيات لتصويب الصورة التي تدفع فئات كثيرة إلى مناصبته العدا، وعدم الانقضاء بانتهام هذا الطرف أو ذلك.

ولعل هذه المراجعة تقف على الأسباب العميقة لهذا الموقف، بينها ما هو موضوعي، ذلك أن حرية الإعلام جاءت مع الثورة، والإعلاميون يحرصون على استثمارها كقاضي ما يكون حتى لو أدى الأمر إلى تجاوزات أو قفز على المهنية أحيانا، وذلك لمنع أي انتكاسة وقطع الطريق أمام محاولات وضع اليد على الإعلام، وخاصة الإعلام العمومي، الذي يلاحظ المتابعون فيه درجة استماتة قصوى في الدفاع عن المكسب الجديد، خاصة بعد الحملات التشويهية التي جاءت مع القوى الوافدة على المشهد السياسي.

لكن الحماس للحرية الجديدة والسعي للتعويض على سنوات غيابها يدفع ببعض الصحافيين إلى حماس يخلط المهني بالذاتي والحزبي، وهذا أمر يستحق المراجعة.

سباق للسيطرة على الفضائيات الخاصة



عاد الجدل مجددا حول الإعلام في تونس بعد أن أعلنت حكومة إلياس الفخفاخ عن إجراءات بهدف مساعدة مؤسسات إعلامية قبل إنها تضررت من وباء كورونا، لكن هذه الإجراءات قوبلت بنقد شديد من دوائر سياسية وإعلامية وسط اتهامات للحكومة بأنها تحاول أن تعيد التحكم في الإعلام من بوابة الدعم المالي والإعلاني.

ضرب الاستقلالية

تجري الآن محاولات لإنشاء مؤسسة عمومية تؤدي نفس الدور في توزيع الإعلان الخاص بالمؤسسات الحكومية على أن تكون مؤسسة مستقلة، وتتجاوز مخلفات مرحلة وكالة الاتصال السابقة، لكن يجري تعجيلها في ظل غياب حماس لدى الفاعلين السياسيين لإنشائها لأن هذه المؤسسة غير مضمونة ولا يمكن التحكم فيها وبالتالي ستصبح قوة نفوذ ومعارضة لإداء الطبقة السياسية.

الإسلاميون ينظرون إلى الهياكل كخمس سياسي يجب الإطاحة به لمنعه محاولات وضع اليد على الإعلام، وليس كمؤسسة تعديلية ذات دور استراتيجي

وستمكن مؤسسة قطاعية مستقلة المؤسسات الإعلامية وهياكل المهنة من عنصر إضافي لتأكيد استقلاليتها المالية والسياسية، وهو ما لا يقلل به السياسيون وأغلبهم يستطون مقولة "إعلام العار" التي تحاول شيطنة قطاع واسع وجد في الثورة مساعدا له على استعادة دوره كقوة رابعة ذات دور حساس في إسناد الانتقال الديمقراطي ومنع تغول المؤسسة السياسية مجددا. ويرفض بعض هؤلاء السياسيين إنشاء مؤسسة عمومية توفر التمويل المستقل للمؤسسات، ولو بحدود الأدنى، بسبب مخاوف من تكرار تجربة هيئة الإعلام السمعي والبصري (الهياكل)، والتي وقفت بقوة ضد التوظيف السياسي



سباق للسيطرة على الفضائيات الخاصة